الحركة الدستورية احتفت ببراءة الشباب والنواب السابقين من تهمة اقتحام المجلس

الصانع: مستمرون في مسيرة الدعوة إلى الإصلاح ومحاربة الفساد

■ الحربش: القاضي أظهر الحقيقة وموقفه كان إصلاحيا بالدرجة الأولى

■ الدلال: حريصون على تهيئة الأجواء للعمل الإيجابي وتوجيه الطاقات من أجل الإصلاح

■ الصواغ: خرجنا براية بيضاء وعلى الشعب التكاتف مع من يعمل لأجل الكويت

أعضاء الحركة الدستورية في استقبال الضيوف

د. ناصر الصانع متحدثا

■ الكندري: ضمان الاستقرار السياسي في الدولة يوجب احترام أحكام القضاء

■ العميري: التهدئة في هذا التوقيت جيدة والشعب اكتشف المفسدين خلال الفترة الماضية

■ البراك: المعارضة لديها خطة إستراتيجية ومشروع بناء دولة سيُقدم للناس قريبا

احتفت الحركة الدستورية الإسلامية ببراءة النواب السابقون وشباب الحراك من تهمة دخول مجلس الأمة الكويتي وذلك بحضور الأمين العام للحركة الدستورية الإسلامية د.ناصر الصانع ونائب الأمين العام د.جمعان الحربش والأمين العام الأسبق عيسي الشاهين ووزير النفط السابق المهندس محمد العليم والنائب السابق مبارك الدويلة والنواب السابقون مسلم البراك وعبداللطيف العميري وأسامة الشاهين وفيصل اليحي وفلاح الصواغ ومحمد الدلال ود.وليد الطبطبائي والدكتور عبد اللطيف العميري ورئيس جمعية المحامين الكويتية خالد الكندري ود.يوسف الحربش ولفيف من شباب الحراك والإعلاميين.

وفي هذا السياق رحب الأمين العام للحركة الدستورية الإسلامية د.ناصر الصانع بالحضور، مشيرا إلى ان هذه الدعوة تاتي في يوم مهم حيث تحتفي فيه الحركة بنخبة من الشباب والرجال الذين كانت ومازالت لهم وقفه جادة في وجه الفساد.

وأشار الصانع ان القضاء اليوم قال كلمته وأهم ما قاله أن ما حدث في قضية دخول المجلس هو عمل سياسي وليس عملا جنائيا، فالمعارضة وشباب الحراك عبروا عن آراءهم ومحاربتهم للفساد بكافة وسائل التعبير السلمية، مطالبا بأن تستمر مسيرة محاربة الفساد والدعوة إلى الإصلاح.

ومن ناحيته ، قال نائب الأمين العام للحركة الدستورية النائب السابق الدكتور جمعان الحربش: نحمد الله سبحانه وتعالي على حكم البراءة للشباب وللنواب السابقون مؤكدا أن الحكم مستحق مبينا أن القاضي أظهر الحقيقة ولم ينشئ الحكم وهو موقف سياسي اصلاحي بالدرجة الأولي، مشيرا إلى أن الفرحة التي رأيناها في كل مكان تدل على ان الشباب الذين دخلوا المجلس هم شباب اصلاحي وليسوا مجرمين.

وأضاف الحربش ، أن هذه الضريبة والتحقيقات التى استمرت سنتين هي أقل ما يقدمه الشباب للكويت فالكويت تستحق منا الكثير مبينا أن صلاح الأمر يتطلب من الشعب الكويتي الكثير والكثير، ولا نغفل أيضا شباب صدرت فى حقهم أحكام، متمنيا أن تنتهي هذه الفترة المؤلمة، مؤكدا فى الوقت ذاته أن هذه الفترة لن تنتهي إلا من خلال حراك جماعي ينقلنا في الكويت الى دولة المؤسسات، ومن يقرأ الحكم ترد له الروح ويدرك أنه مازال هناك من ينصفون وآخرون ينحازون للحق.

ووجه الحربش التحية لمن سطرت أناملهم هذا الحكم ، فبعد البراءة من الايداعات والتحويلات والبراءة لمن ضربوا النواب في الديوان كانت ستكون هناك صدمة إذا حكم على الشباب والنواب السابقون مؤكدا أن هذا الحكم أنقذ الكويت من صدام ، مشيرا إلى ان الكويت مقدمه على خير كثير.

ومن جانبه ، قال النائب السابق مسلم البراك أن حكم المحكمة في شأن دخول المجلس هو حكم تاريخي ، وأرجع الأمل بأن للقضاء كلمة بعيدة عن أي توجهات للسلطة ، وواضح أن هذا الحكم هيئة الحكم قد ابعدت نفسها عن الوضع السياسي ، وبالفعل تم تداوله داخل المحكمة دون أي تأثير ، وبالتالي فإن الاتهامات الباطلة التي تقوم بها الدولة ، وأمن الدولة ، والمباحث الجنائية تريد تحويل البلد إلى وضع لانرغب فيه.

وتابع البراك: حينما يقرأ الإنسان هذا الحكم يقف احتراما لهذه الدائرة القضائية برئاسة المستشار هشام عبدالله على هذا التميز وعلى هذا الفهم القانوني البعيد كل البعد عن كل ما طرحه أمن الدولة أو المباحث الجنائية أو وزارة الداخلية أو رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي واتخذت قرارها وفقا لما هو موجود أمامها في الأوراق ومن أقوال الشهود.

وأضاف البراك أن المعارضة لديها خطة استراتيجية ومشروع بناء دولة «مئلث الإصلاح»وهذا المشروع سوف نقدمه للناس وبعد ذلك من حق أبناء الكويت وكل من يقتنع بهذا المشروع أن ينزل إلى الشارع للمطالبة به وهذا حق لنا إذا نزلنا للشارع هذه المرة سننزل بهدف ومشروع ورؤية لذلك على السلطة والحكومة أن تستجيب لإرادة الأمة.

وقال النائب في مجلس فبراير 2012 المحامي محمد حسين الدلال أن هذه الاحتفالية كريمة سعت لها الحركة الدستورية الإسلامية والفكرة في المسالة هي الاحتفال بتبرأت تلة وكوكبة من رجالات وشباب الكويت بحكم البراءة الذي هو مستحق لاعتبارات قانونية ولاعتبارات واقع وملاءمة ومن خلال متابعتي الشخصية للقضية في المحكمة وجدت أن القضية تعاني من ضعف شديد جدا على مستوي الأدلة وتناقض الشهود وما قدم من دفوع من الشاكين وبالتالي استحقوا البراءه.

وتابع الدلال أن الاحتفال يهدف إلى إيصال رسالة بأننا حريصين على أن تكون هناك أجواء ايجابية والأجواء الايجابية تخلق فرصة للعمل الإيجابي ونوجه كل طاقتنا من اجل الإصلاح والتبرئة هي احدي تدعيم خطوات الجانب الإصلاحي في الكويت.

وتوجه النائب السابق فلاح الصواغ بالشكر إلى الحركة الدستورية الإسلامية على هذه الدعوة الكريمة وعلى حسن الظن بأبناء الكويت مشيراً إلى أن من يعمل يجب أن يحسن الظن فيه فأبناء الشعب الكويتي كانوا معنا في ساحة الإرادة فكان الحديث متجه إلى كشف الفساد ومن خلال ضغط الداخلية تم إجبار الشباب للدخول داخل مجلس الأمة لذلك اليوم القضاء الكويتي أكد بأن الشباب الكويتي لم يكن يقصد الإساءة إلى المجلس.

وأضاف الصواغ بأنه من الممكن أن يكون مندسين دخلوا مجلس الأمة لذلك أقول إذا كان القاضي قد برأنا كشباب ونواب سابقين فعلى المندسين إرجاع المطرقة التي سرقت لاتهام الشباب والمعارضة، مبينا أن الشباب والنواب خرجوا براية بيضاء وعلى الشعب الكويتي أن يتكاتف مع من يعمل لأجل الكويت حتى تعود الكويت دولة المؤسسات وتعود الحرية والديمقراطية لذلك من الظلم أن يسيطر على البلد شلة فاسدة ومن يحاول تعطيل المؤسسات لسرقة المال العام واكبر دليل القبيضة ومن أعطى القبيضة ولماذا أعطى القبيضة وملاحقة الشباب المصلحين المخلصين في كل قضية.

وبين الصواغ أن الشباب الكويتي في الحراك الكويتي لن يهدأ له بال إلا باستقرار الكويت واحترام الدستور واحترام القانون وظننا بالشعب الكويت طيب فالبلد أمانه بأعناق الجميع ومطمئن أن جميع القضايا لم يوجد فيه مساس وإنما كان الهدف كشف الفساد في البلد ومن كان هذا خطه فسيكفيه الله سبحانه وتعالي.

وقال رئيس جمعية المحامين الكويتية المحامي خالد الكندري أن الأحكام دائما عنوان الحقيقة وهي محط أي اختلاف لمن يدعي الحق ومن يدعي الخطأ والقضاء الفيصل في هذا الأمر ويجب أن لاتكون هناك كلمة بعد كلمة القضاء حتى يكون هناك استقرار لأي نظام سياسي في الدولة ويجب أن يكون هناك احترام للقضاء، مطالبا بعدم التطبيل لحكم متي ما صدر لمصلحتنا ونطعن على حكم آخر متي ما صدر مغاير لوجهة نظرنا فيجب تقبل الحكم أيا كان سواء لصالحنا أو ضدنا وهذا الأمر يجب أن يعيه الجميع.

وأشار الكندري إلى أن إنتقاد الأحكام القضائية شئ وارد لكن في النهاية يجب أن تنتقد الحكم وليس الأشخاص فاستئناف الحكم يعني أن هذا الحكم قد أخطأ في شئ ما فالنظام القضائي أعطي الحق في الطعن أما التحدث عن القضاء فهذا شئ خاطئ ومن حكم تعاملنا اليومي بالأحكام فهناك أحكام تصدر في أول درجة وتؤيد في الاستئناف وتلغي في التمييز فهل معني ذلك أن القاضي الذي أصدر حكم أول درجة مخطئ. بالطبع لا.

قال النائب السابق عبداللطيف العميري أن هذا الحكم سبقت أن علقت عليه قبل عام ونصف من الآن بقاعة عبدالله السالم وذكرت أن هذا العمل لايجوز أن نعتبره جريمة ونطالب فيه بعقوبة فلايوجد أي نص في القانون يجرم هذا الأمر لذلك من الواجب في هذه القضية الحكم بالبراءة، مبينا أن هذا الحكم هو المتوقع وغير هذا الحكم كانت سيكون صدمة.

وتابع العميري: السلطة استخدمت أسلوب غريب في مواجهة الحراك بالضرب والقضايا وقوات خاصة وأعتقد أن التهدئة في هذا الوقت أمر جيد فالآن يكشف للشعب الكويت الفساد، مشيرا إلى أن المعارضة منذ عام ونصف وهي خارج البرلمان والمشهد السياسي وكشف الفاسدون للشعب الكويتي.

وبسؤاله عن توقعه عن حل أو بطلان المجلس قال العميري : أنا لا أعول كثيرا على حكم المحكمة الدستورية فالسوابق التي مضت تجعلنا لاتعول كثيرا.

لقطة جماعية للمشاركين في الحفل

حملة الجهراء واصلت أعمالها وحررت 21 مخالفة للباعة المتجولين

البلدية: رفع 13 بقالة متنقلة و9 سيارات للفحم و5 لبيع الذرة و4 للعصائر في مخيمات كبد

■ الصبيح: الأجهزة الرقابية بجميع المحافظات مستمرة في رصد التجاوزات عبر الجولات المكثفة

البلدية ترفع المخالفات في مخيمات كبد

للبوم الثالث على التوالي واصلت إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة الجهراء حملاتها على الباعة المتجولين في مناطق إقامة المخيمات الربيعية ، فبعد الإنتهاء من مناطق طريق العبدلي والصبية كانت منطقة المخيمات بمنطقة كبد المحطة الثالثة التي استهدفتها تلك الحملات التي انطلقت بإشراف مدير الإدارة ممدوح النجدي ومساندة أمنية من مديرية محافظة الجهراء وأسفرت عن رفع 13 بقالة متنقلة و9 سيارات للفحم إلى جانب 5 سيارات لبيع الذرة و4 سيارات للعصائر فيما تم تحرير 21 مخالفة للباعة المتجولين.

وثمن مدير عام البلدية المهندس أحمد الصبيح جهود القائمين على الحملة بإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق التابع لفرع بلدية محافظة الجهراء، لتفاني أعضائه وإخلاصهم في جميع مواقع العمل بمناطق إقامة المخيمات الربيعية بالجهراء، وتصديهم لمختلف المخالفات والتجاوزات، مشيدا بدور الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية، لمساندتها فرق العمل بالبلدية بصفة مستمرة، خاصة ما يتعلق منها بالباعة المتجولين، لما يترتب على انتشارهم من تداعيات خطيرة على صحة وسلامة المستهلكين.

وقال الصبيح في تصريح له، إن هدفنا تطبيق القوانين على الجميع دون استثناء في حال ضبط أي مخالفات أو تجاوزات في جميع مجالات العمل المتصلة بجهاز البلدية، لافتا إلى أن الأجهزة الرقابية في جميع المحافظات سترصد كل التجاوزات من خلال الجولات التفتيشية المكثفة التي ستشمل جميع المناطق تحقيقا للمصلحة العامة.

من جانبه كشف مراقب إشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة الجهراء فيصل العتيبي الذي ترأس فريق العمل أن الحملات التفتيشية الميدانية مستمرة لمواجهة ظاهرة الباعة المتجولين في مناطق إقامة المخيمات الربيعية حفاظا على صحة وسلامة مرتادي المخيمات مبينا أن ممارسة البيع المتجول تعتبر مخالفة صريحة لقوانين وأنظمة البلدية التي تقضي بمنع الباعة المتجولين بجميع صورهم.

وقال العتيبي انه يترتب على الظاهرة غير الحضارية عدة إنعكاسات سلبية منها ما يتصل بالصحة العامة للمواطنين والمقيمين، مثل بيع مواد غذائية قد تكون غير صالحة للاستهلاك الآدمي كونها لا تخضع لرقابة البلدية، ومنها ما يتعلق بالإساءة للمظهر الحضاري والنظافة العامة وعدم التنظيم وترك المخلفات في مواقع البيع، ومنها ما يتعلق بالسلامة مثل إعاقة حركة المرور خاصة وأن العديد منهم ما يستغل جوانب الطرقات لممارسة البيع بالسيارات المتهالكة أو من خلال إقامة الشبرات العشوائية في مناطق المخيمات.

وكيل الطرق أكد حرص الحكومة على إنجازها في الوقت المطلوب

«الأشغال»: ميزانية المشاريع قيد التنفيذ تفوق ملياري دينار

■ التعجيل بشق الطرق التي تربط الكويت بالدول الإقليمية جنوباً وشمالاً

الاشغال أعلنت عن قيمة المشاريع التي تنفذها

قال الوكيل المساعد لهندسة الطرق في وزارة الأشغال المهندس أحمد الحصان ان ميزانية المشاريع قيد التنفيذ في الوزارة تفوق مليارى دينار كويتي مؤكدا حرص الحكومة على تنفيذ هذه المشاريع في الوقت المطلوب لاسيما مشاريع الطرق الأقليمية التي تربط الكويت بالدول الأقليمية جنوبا وشمالا.

واوضح الحصان في مؤتمر صحافي أمس أن الحكومة الكويتية تحرص على الربط بين الكويت والجزيرة العربية وكل دول مجلس التعاون مبينا أن أغلب المشاريع التي يتم تنفيذها حاليا ستنتهي في مدة زمنية أقصاها خمس سنوات.

وذكر أن قطاع الطرق من القطاعات المهمة في الكويت وهناك تعاون مع جهات الدولة المختلفة لتوفير الميزانيات لمشاريع الطرق الجاري تنفيذها أو المستقبلية مضيفا ان من أبرز تلك المشاريع جسر جابر الأحمد الذي وقع عقده الشهر الماضي سيستمر العمل به خمس سنوات.

وافاد بان هناك مشاريع حيوية أخرى قيد التنفيذ منها مشروع جمال عبد الناصر ومشروع تطوير شارع الجهراء مبينا ان المقاولين قطعوا نسبا كبيرة في الإنجاز ويتوقع الانتهاء منها في 2015 و 2016.

وقال الحصان انه ليس هناك ما يمكن أن تخفيه الوزارة على المواطن وان خطة الوزارة الموضوعة بشأن مشاريع الطرق يتم تنفيذها وعرضها بشفافية تامة مؤكدا عدم وجود اي معوق في إنجاز المشاريع «بدليل ما وصلنا إليه من نسب إنجاز لتلك المشاريع تتواكب مع تعداد السكان حتى عام 2030».

واوضح أن مشاريع الطرق المختلفة تم الأخذ فيها بمستوى الخدمات لإعطاء حلول مستقبلية لكل المشكلات مضيفا أنه تم انجاز المجموعة الاولى من طريق الدائري الأول.

وعن طريق الدائري الرابع افاد بأن مشروع تطويره مر بمراحل مختلفة وان مشكلته تكمن في تقارب المناطق السكنية منه لافتا إلى أن هناك رؤية مختلفة لحل مشكلات من خلال تكنولوجيا جديدة مثل تسيير شوارع تحت الأرض لتخفيف الأزدحام إلا أن الأشغال ليست الجهة الوحيدة المختصة بهذا الأمر.

وفيما يخص جسر اليرموك قال ان الأشغال إنتهت من إنشاء الجسر وجاهز للافتتاح إلا أن هناك متطلبات جديدة وضعتها وزارة الداخلية لم يتضمنها العقد مع المقاول وتتمثل في وضع كاميرات مراقبة وحواجز منع الرؤية والصوت على الجسر مبينا ان افتتاح الجسر أمر يعود إلى وزارة الداخلية.

وكشف الحصان عن موافقة وزارة النفط على استكمال المرحلة الثالثة من مشروع الصبية عبينا ان وزارة الأشغال ستقوم قريبا بإفتتاح جزئي للطريق.